الثورة
الثلاثاء 21 ذو الحجة 1433هـ 6 نوفمبر 2012م العدد (17520)

على قاعدة الكل في حب الوطن سواء

اليمنيون في مربع الحوار.. من أجل التأسيس لوطن جديد

■ رهان على بلوغ ناصية البداية وشارع يترقب أفعالا ترجح كفة التفاؤل

المقرر حتى الآن أن يبدأ مؤتمر الحوار الوطني فعالياته منتصف نوفمبر الجاري، والى ذاك الموعد تواصل اللجنة الفنية للإعداد للمؤتمر تحضيراتها على قدم وساق حسب أمل الباشا الناطقة الرسمية بإسم اللجنة. فيما ينحو الشارع تجاه الأمل بخروج المتحاورين بتوافق حول رؤى الإصلاح لمختلف القضايا الوطنية المطروحة.

حددت اللجنة المحاور الرئيسية فضمّنتها: القضية الجنوبية وقضية صعدة، والدستور، والعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، والحقوق والحريات والحكم الرشيد والتنمية، والقضايا الاجتماعية والبيئية وذات البعد الوطني كالثأر والسلاح والجماعات المسلحة ومكافحة الإرهاب وترشيد الموارد الطبيعية والقات، وغيرها.

في هذا الوقت تتعدد التوقعات، وفي الموازي تظهر تحذيرات من فشل الوصول إلى توافق أو حسب تعبير رضية المتوكل عضو اللجنة الفنية التحضيرية «أن تنجح العملية ويموت المريض».

في زيارته الأخيرة جدد مستشار الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن جمال بن عمر تأكيده بأن العملية الانتقالية لا يمكن أن تنجح إلا بنجاح مؤتمر الحوار الوطني الذي سيتناول العديد من القضايا التي تهم اليمنيين.. معتبرا مؤتمر الحوار فرصة تاريخية للاتفاق حول القضايا المصيرية.

●،، جمال بن عمر

●،، نصر طه مصطفى

●،، عيدروس النقيب

■ آلية عمل تتحرى النجاح ولجان من اجل تقريب وجهات النظر
■ تحذيرات من ليّ الأذرع ومن منطق المنتصر والمهزوم

تحقيق/ وديع العبسي

■ يقول الدكتور عيدروس نصر النقيب القيادي الاشتراكي: إن الحوار الذي نحن بصدده ليس ذلك الحوار التقليدي الذي كان يأتي له المتحاورون وهم مزودون بمجموعة من النوايا المسبقة ثم يتفاوضون ويحاول البعض استدراج أو استغفال الآخر وتوريطه في مفردات لفظية قابلة للتأويل بما يؤدي إلى المعنى وإلى نقيضه وكل ما بينهما من المعاني المطاطة، بحيث تتحول هذه المفردات نفسها إلى معضلات تتطلب حوارا جديدا».. ويضيف الدكتور النقيب «إن أهم ما ينبغي على المتحاورين داعين ومدعوين، أن يأتوا وفي رؤوسهم أولاً وأخيرا الهم الوطني الأكبر الذي قد يستدعي منهم جميعا التنازل عن كل شيء بما في ذلك بل وفي مقدمة ذلك قناعاتهم المسبقة، وبالطبع المصالح التي راكموها على مدى العقود ما كان منها مشروعا أو غير مشروع».

كما ويتضح انما عاشته اليمن خلال الفترة الماضية يدفع مختلف أطراف الساحة للقاء والنقاش والتحاور حول ما يمثل أسباب خلاف، وعدا هذا الطريق حسب تحليلات سياسة محلية وخارجية لا يمكن بحال الوصول إلى أي شكل من أشكال الاتفاق.

هو إذن باب إلى التعرف على وجهة نظر الآخر ومحاورته بشأنها على ان ينطلق ذلك من الحرص على التحول بالوطن إلى مستوى الاستقرار والقابلية للتطور باستمرار.

ربما يغيب عن البعض أن الاهتمام الدولي بالحوار ونجاحه انما يعكس حرص أطرافا خارجية على مصالحها بالتالي فإن نجاحه إي الحوار الوطني مطلب خارجي ومصلحة خارجية أيضاً حسب المحلل السياسي نصر طه مصطفى، ما يعني انه سيكون من المهم ان تتجلى في سلوك المختلفين مظاهر الاستفادة من هذا الاهتمام.. يقول الرئيس السابق لما كان يعرف بالشطر الجنوبي علي ناصر محمد: من يتأمل أكثر في المعطى الواقعي الراهن والاهتمام الدولي الملحوظ باليمن ويستطيع فهم لغة المصالح، سيدرك بأننا إن لم نتحاور فسوف نسلم لهم مصالحهم ليحمونها بعيداً عن مصالحنا التي تتقاطع اليوم مع مصالحهم على نحو لم يحصل مثله من قبل، وهذه لحظة الممكن والاستفادة منه، أو حشر أنفسنا في زاوية التباكي على الدولة المسلوبة والوقوف على أطلالها كحال شعراء الجاهلية، كما لا نريد لأحد أن يبكي كما جرى في الأندلس بعد سقوط غرناطة.. فليكن إذن «الحوار الوطني الشامل، والإصلاحات الدستورية والقانونية والهيكلية هو رهاننا وطريقنا نحو تعزيز بناء الدولة المدنية الحديثة التي سيكون الجميع فيها تحت الدستور والقانون». حسب القيادي المؤتمري عبد الحفيظ النهاري.

العقول المطلوبة

يؤكد عبدالحميد الحدي –عضو مجلس الشورى على ضرورة التفاؤل.. كما تأكيده على دخول الحوار «بعقول متفتحة وقلوب صافية وطهر وطني وان نجعل من هذا الحوار وسيلة للانتقال إلى مرحلة جديدة والى بناء دولة عصرية يسودها العدل والمساواة والنظام والقانون».. ويضيف الحدي «قد يكون هناك بعض النتوءات والفكر المتطرف لدى بعض المتحاورين.. لكن من خلال الخطوات السابقة، وهي إزالة المظالم وإعادة الحقوق إلى أصحابها وإنصاف المظلومين هي التي ستعمل على إذابة هذه المواقف المتطرفة أثناء جلسات الحوار».

اما القيادي السلفي الشيخ عبدالعزيز الدبعي فيطالب بأن يجري الحوار الوطني «بعيداً عن الضغوطات والإملاءات والاقصاءات والشروط المسبقة».. معتبرا ذلك «عوامل نجاحه».

من جهته المحلل السياسي نصر طه مصطفى يخلص إلى التأكيد على ضرورة «ان يحيط السياسيون جيدا وهم يديرون الحوار الوطني المرتقب وبكل حيادية بطبيعة المصالح الوطنية التي يجتمع عليها كل اليمنيين شماليين وجنوبيين، ويبتعدوا قدر الإمكان عن التنظيرات الخرقاء والتصورات الكسيحة التي لا تنظر إلى أبعد من قدميها».

على نفس الخط المتوقع الآكيد أن تشهد طاولة الحوار اختلاف أو عدم قناعة طرف ما، في هذه الحالة يتردد التخوف من تأثير ذلك الخلاف او الاختلاف على مسار الحوار.. ويرى رئيس مركز الدراسات السياسية بجامعة صنعاء الدكتور سامي السياغي في سياق معارضته للشروط المسبقة إلى إن «على كل طرف من الأطراف السياسية أن يأتي بأجندته ويعلنها كما يشاء ويحشد لها من الدعم والتأييد ما يريد وبعد الحوار ليعلن أي شخص مواقفه الرافضة لأي شيء، وليخرج ويعلن لأنصاره وللشعب ما تم على الطاولة وما هي القضايا ونقاط الاختلاف فإن وجد لديه دعماً شعبيا هائلاً يساعده على تنفيذ ما رفض على طاولة الحوار فلا بأس من ذلك».. إلا إن جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى اليمن كان أكد في لقاء مع عدد من الصحفيين خلال زيارته الأخيرة «أن بعض الأطراف لا تمتلك رؤية أو مشروع بشأن قضايا الساعة ومستقبل البلاد، وأنه يجب أن تهتم القوى السياسية ببلورة رؤى تتعلق بالقضايا التي سوف يناقشها مؤتمر الحوار الوطني».. ودعا الدكتور سامي السياغي إلى أن يكون «سقف الحوار دائما هو الوطن ومصلحته ومصلحة هذا الشعب الذي عانى كثيرا».

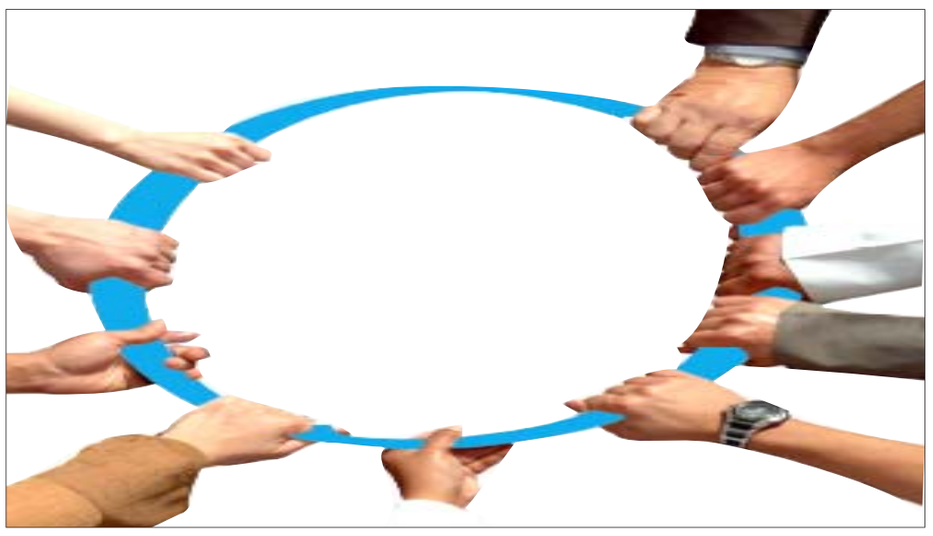

٧٥٪ تكفي

ما طرحه الدكتور السياغي سَبَقَ تكوين تحضيرية الحوار للجنة «التوفيق» من رؤساء اللجان أو مجموعات الحوار.. توضح أمل الباشا الناطقة الرسمية بإسم اللجنة الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار بأنه إذا لم يحصل توافق بين أعضاء المجموعة الواحدة، فإنه قد تم تحديد نسبة ٧٥ في المائة من أعضاء المجموعة كحد أدنى للتوافق. وفي حال عدم حدوث توافق بهذه النسبة، فإن هناك لجنة التوفيق تم تشكيلها من رؤساء اللجان المختلفة بالشراكة مع رئاسة المؤتمر مهمتها العمل على حل النزاعات والوصول إلى حلول توافقية.

تقول رضية المتوكل عضو اللجنة الفنية «الحوارات الوطنية ليست لي أذرع، بل هي توافق، وقد وضع هذا البند بروح التوافق وليس بروح لي الأذرع».. وتضيف المتوكل: كل مطلب يُدعى إليه بطريقة سلمية هو مشروع أيا كان، وكل مطلب يريد أن يحقق نفسه من خلال الحوار هو أيضا مطلب مشروع، وهذه مهمة جميع اليمنيين والأطراف السياسية من خلال النقاشات الجادة لتخرج بتصور تستطيع أن تجمع عليه كل الأطراف اليمنية وأن تتوافق عليه دون أن يشعر طرف أنه حقق الانتصار على طرف آخر، لأن الحوار ليس كرة قدم يخسر فريق ويفوز الآخر، إما أن تنجح اليمن بأكملها وفق توافق وإما أن تفشل.

وتشير عضو تحضيرية مؤتمر الحوار إلى إن «رقابة المجتمع الدولي بهذا الاتجاه موجودة وحاضرة لتمنع الأطراف السياسية من أن تلجأ إلى العنف مرة أخرى».. وتضيف «وأيضاً هناك توازن بين الأطراف السياسية يجعلها تفكر في الحوار بدلاً عن العنف، لان كل طرف يعرف أنه بهذا التوازن لا يستطيع أن يسحق الطرف الآخر».

يؤكد السياسي لطفي شطارة بأن «لكل اليمنيين أن يجلسوا على طاولة الحوار و يطرحوا مشاريعهم للخروج باليمن نحو الحل، ولا ينبغي لطرف أن يفرض مشروعه على الآخرين».. ويعتبر شطارة الحوار الوطني «فرصة تاريخية سواء للقضية الجنوبية أو شباب الثورة لحل كل قضايانا، و من حق كل طرف أن يطرح رؤيته بما فيها من يطرحون فك الارتباط وهذا من حقهم أن يطرحوا ما يشاءون».

يقول السياسي المخضرم سلطان العتواني الأمين العام للتنظيم الناصري في اليمن وعضو المجلس الأعلى لتكتل أحزاب اللقاء المشترك «الحوار ليس جديدا على اليمنيين وكثير من الأزمات التي عاشتها اليمن انتهت بالحوار».

آلية الحسم

حول آلية انعقاد المؤتمر توضح الناطقة للجنة الفنية أمل الباشا بأن المؤتمر سينعقد في ستة أشهر تقريبا ويتكون من ثلاث جلسات عامة، الأولى سيتم فيها اختيار رئاسة المؤتمر وستشكل المجموعات التسع الخاصة بالحوار بناء على القضايا المطروحة التي ستناقش محاورها في شهرين.

ثم تنعقد الجلسة العامة الثانية يتم فيها إطلاع المؤتمر على ما توصلت إليه المجموعات وأخذ الملاحظات العامة، ثم تعود للعمل شهرين آخرين وبعد ذلك تعود للنقاش في الجلسة الثالثة العامة والتي سيتم فيها إقرار وثيقة المؤتمر بناء على ما توصلت إليه المجموعات من معالجات للقضايا التي ناقشتها والخروج بمقررات ملزمة للحكومة والبرلمان.

وتشير الناطقة الرسمية إلى أن أهم مخرجات المؤتمر ستكون المعايير المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية التي ستكلف بصياغة الدستور والتي ستعتمد على مقررات المؤتمر، خصوصا في ما يتعلق بشكل الدولة والذي سيعتمد على مخرجات مجموعات الحوار المتعلقة بمناقشة قضية الجنوب وقضية صعدة وقضايا الحقوق والحريات، وهذه اللجنة الدستورية ستقوم بصياغة الدستور الذي سيقدم فيما بعد للاستفتاء العام، وهنا سنكون قد حسمنا ما إذا سيكون النظام الانتخابي رئاسيا أم برلمانيا، وبعدها تعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليتم بعدها تشكيل الحكومة الجديدة.

يقول السياسي الدكتور/ محمد عبدالمجيد قباطي «ما سيخرج به هذا المؤتمر هو عقد اجتماعي جديد على ضوئه نستطيع أن نؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة».. وحول توقعاته بصعوبة اتفاق بعض الأطراف كالشباب والحراك والحوثيون والوفاق أشار الدكتور القباطي إلى إن «الحوار سيُحسم بالتوافق بين هذه المكونات وليس بالتصويت، سيُحسم بالحجج والتوجهات، كل من لديه حجة قوية سيفرض نفسه».. وأضاف «وأنا متأكد أنه عند اجتماع الناس دائما ما يسود منطق العقل لأن العقل هو مرجعية كل الناس كما حصل مع وثيقة عام ٩٤م».. ويؤكد حسين شاجرة ناشر ورئيس تحرير «يمن الغد» على أن الهدف من الحوار الوطني يجب أن يكون هو «اليمن».. مشيرا إلى أن «التغيير لن يكون بالكلام ولكن بالفعل من خلال نهضة تقوم على المحاور العلمية والثقافية والاقتصادية».